16

داني رودريك
Dani Rodrik

حكم العولمة الاقتصاديَّة

يقف الاقتصاد المختلط كإنجاز اقتصادي تام في القرن العشرين. فإن كان القرن التاسع عشر قد أطلق الرأسمالية من عقالها بكامل قوتها فإن القرن العشرين روَّضها ورفع إنتاجيتها بتقديم دعامات مؤسَّساتية للاقتصاد القائم على السُّوق. فالمصارف المركزية لتنظيم الائتمان وتقديم السيولة، والسياسات المالية لاستقرار الطلب الإجمالي، وسلطات تنظيمية ضد الاحتكارات لتحارب الاحتيال والسلوك غير التنافسي، وتأمين اجتماعي يقلِّل من أخطار الحياة، وديمقراطية سياسيَّة تجعل المؤسَّسات المذكورة أعلاه مسؤولة أمام الرعية، لقد كانت كل هذه التجديدات التي أخذت جذوراً قوية في الدّول الغنية اليوم وفقط خلال النصف الثاني من القرن العشرين. وكان نصف القرن هذا فترة ثراء غير مسبوقة لأوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان وأجزاء من شرق آسيا ولم تكن مصادفة. فقد زادت هذه المستجدات المؤسَّساتية زيادة كبيرة في فعالية

(*) لقد أخذت أجزاء من هذا الفصل من مقالة داني رودريك Dani Rodrik، «إلى أي مدى سوف يذهب توحد الاقتصاد العالمي؟»، فصلية المنظورات الاقتصادية، مجلد 14 (شتاء 2000) ص 177 ـ 186.

وشرعية الأسواق، وبدورها استمدت القوة من التقدم المادّي الذي أطلقته من عقاله قوىٰ السُّوق.

تضع العولمة ـ وأقصد بها زيادة التجارة والتكامل المالي ـ أمام الاقتصاد المختلط الفرص والتحديات[1]. ففي جانب الزائد، يعد التوسع العالمي للأَسواق بثروة أكبر من خلال أقنية تقسيم العمل والتخصّص بحسب الفائدة النسبية. وهذا ذو أهمية خاصة للدول النامية لأَنَّه يسمح لها بأن تكسب الوصول إلىٰ تكنولوجية حال السُّوق وإلىٰ بضائع استثمارية رخيصة في الأَسواق العالميَّة.

لكن العولمة أيضاً تقلِّل من قدرة دولة الأمة علىٰ إقامة مؤسَّسات تنظيمية وإعادة توزيع، وبنفس الوقت تزيد من العلاوة علىٰ المؤسَّسات القومية السليمة. فتصبح شبكات السلامة الاجتماعيَّة أكثر صعوبة من حيث تمويلها وذلك لأن الحاجة إلىٰ التأمين الاجتماعي تزداد؛ ويزيد الوسطاء الماليُّون نشاطهم لتحاشي النِّظام القومي عندما تصبح الرقابة الحصيفة أكثر أهمية: تصبح إدارة الاقتصاد الكبير أكثر تعقيداً عندما تتضخّم تكاليف أخطاء السياسة. مرَّة أُخرىٰ، الصعوبات أكبر بالنسبة للدول النامية لأن تمتلك مؤسَّسات ضعيفة للبداية.

إن المعضلة التي نواجهها ونحن ندخل القرن الحادي والعشرين تتمثَّل في أن الأَسواق متعطشة لأن تصبح عالميَّة، لكن المؤسَّسات التي يجب أن تدعمها تبقى علىٰ العموم قومية. وفي هذا الفصل أُناقش أن آثار هذا الخطأ ذات شقين: فمن جهة، إن وجود حدود للأَنظمة القضائية مرسومة علىٰ خطوط الحدود القومية تحد من التكامل الاقتصادي؛ وهذا يردع الفعالية. ومن جهة أُخرىٰ، تضعف رغبة المنتجين والمستثمرين في أن يصبحوا عالميين، تضعف القاعدة المؤسَّسية للاقتصاد القومي؛ وهذا يردع العدل والشرعيَّة.

إن أُخذت هاتان العمليتان معاً، فإنّهما تدفعاننا نحو عالم لا ينتمي إلىٰ أحد. فالمصدِّرون والشركات متعددة الجنسية والمموِّلون يشتكون من عقبات تعيق التجارة وتدفق الأموال. والمدافعون عن العمال والمهتمون بالبيئة ونشطاء سلامة المستهلك يندِّدون بالضغوط لإسقاط المقاييس القومية والتشريع القومي. قطاعات عريضة من عامة الناس يعتبرون العولمة كلمة قذرة بينما هم يلتهمون ثمارها بسرور. ويتردّد موظفو الحكومة في محاولتهم إرضاء كل مجموعة لكنّهم بدورهم لا يرضون أحداً.

علىٰ المدىٰ الطويل، إن الطريقة للخروج من هذه المعضلة تكمن في ترسيم عالم تكون فيه السياسة عالميَّة بقدر الاقتصاد. ويمكن أن يكون هذا عالم الاتحاد العالمي، يعاد فيه بناء الاقتصاد المختلط علىٰ المستوىٰ العالمي. وعلىٰ المدىٰ القصير، إن الوجود المستمر للدول القومية يجبرنا باتجاه ترتيبات أكثر واقعية وأكثر عملية. وأقول هنا يجب أن تجمع هندسة متوسطة وسليمة الانسجام العالمي ووضع المقاييس مع مخططات خروج عامة، وخيارات وخروج، ومواد نجاة. هذا يسمح لمعظم مكاسب الفعالية أن تجنى من التكامل بينما لا يزال يترك مجالاً لسلسلة من الممارسات القومية المتشعبة. هذا النوع من الهندسة يعيد تركيب «تسوية التحرير المدمج» لحقائق اقتصاد القرن الحادي والعشرين[2]؟

إلىٰ أي مدى يكون الاقتصاد العالمي عالمياً؟

إن وجهة النظر العامَّة حول اقتصاد العالم اليوم هي أن الأَسواق العالميَّة تتدفق فيها البضائع والخدمات والأصول عبر حدود الدّول دون احتكاك. هذه هي الصورة التي يجدها المرء، مثلاً، في تقارير غرايدر وفريدمان Greider & Friedman، عملان متشعبان في كل المناسبات الأُخرىٰ[3]. يكتب هذان الكاتبان عن سوق عالميَّة لا شق فيها حيث تمَّت تعرية دول الأمة من كل قواها عملياً، ويتوصلان إلىٰ استنتاجات مختلفة حول الرغبات في هذه الحالة.

إلىٰ أي مدىٰ يكون الاقتصاد العالمي عالمياً بالواقع؟

إن نقطة العلام الطبيعية للتفكير بعولمة الاقتصاد هي دراسة عالم فيه أَسواق البضائع والخدمات وعوامل الإنتاج مندمجة بصورة تامة. كم نبعد عن هذا العالم الآن؟ إن جوابي الذي يتوافق بصورة واسعة مع تقدير جيفري فرانكل Jeffrey Frankel في مكان آخر من هذا الكتاب، هو أَننا بعيدون جداً. خلافاً للحكمة التقليديَّة وكثير من التعليم، يبقى اندماج الاقتصاد العالمي محدوداً بشكل كبير. هذه النتيجة القوية نجدها في سلسلة واسعة من الدراسات، كثيرة بحيث لا يمكن وضعها هنا[4]. يبدو أن الحدود الطبيعية (الحدود بين الولايات المتحدة وكندا) ذات أثر ضاغط كبير في التجارة، حتى في غياب التعرفة الرسمية أَو الحواجز دون تعرفات، أَو الفروق اللغوية أَو الثقافيَّة، وعدم ثبات سعر صرف العملات وأية عقبات اقتصاديَّة أُخرىٰ. ويبدو أن الموازنة العالميَّة لسعر السلع التجاريَّة تسير ببطء شديد. تظهر محافظ الاستثمار في الدّول الصناعية المتقدمة قدراً كبيراً من الانحياز الوطني بشكل نموذجي، وهذا يعني أن الناس يستثمرون النسبة الكبيرة من أصولهم في بلادهم أكثر مما تقترحه مبادئ تنويع الأصول. وتبقى معدلات الاستثمار القومي ذات ارتباط عال مع معدلات التوفير القومي ومعتمدة عليها. حتى في فترات الازدهار يبقى تدفق المال بين الدّول الغنية والفقيرة مقصراً كثيراً عما تتنبأ به النماذج النظرية. ولا تدفع معدلات الفائدة الحقيقية باتجاه المساواة حتى بين الدّول المتقدمة ذات الأَسواق المالية الموحَّدة. القيود القاسية علىٰ الحركة العمالية العالميَّة هي القاعدة أكثر مما هي استثناء. وحتى الإنترنت، وهي الصورة المصغَّرة للعالميَّة التي تدفع إليها التكنولوجيات، تبقى محدودة بطرق كثيرة.

بينما جرى تخفيض الحواجز الرسمية للتجارة وتدفق المال تخفيضاً كبيراً خلال العقود الثلاثة، ليست الأَسواق العالميَّة للبضائع والخدمات ورؤوس الأموال «كثيفة» تقريباً بالقدر الذي تكون فيه عندما تكون في اندماج كامل. لماذا نقص التجارة بالبضائع ورؤوس الأموال سيكون موضوعاً لجدول بحث

نشيط في الاقتصاد العالمي. ليست الإجابات واضحة تماماً بعد، ولكن مهما تكن هذه الإجابات، من الواضح أن العولمة الاقتصاديَّة لا يزال أمامها طريق طويل تقطعه قبل أن يتم حصاد فوائد التكامل الاقتصادي.

تقسيم العمل العالمي محدود بمجال النِّظام السياسي والقانوني

عند مستوىٰ ما لا يوجد غموض حول آثار «الحدود» الملاحظة أعلاه. فالحدود القومية تميِّز الأَنظمة السياسيَّة والقانونية. ويؤدي هذا التمييز إلىٰ تقطيع الأَسواق تماماً كما تفعل تكاليف النقل أَو ضرائب الحدود. وسبب هذا أن التبادلات التي تعبر الأَنظمة تخضع لنسق كبير من تكاليف العملية من جراء الانقطاعات في الأَنظمة السياسيَّة والقانونية.

تنشأ تكاليف العمليات هذه من مصادر متنوعة ولكن ربما كان أوضح هذه المصادر مشكلة تنفيذ العقود. عندما ينكل عن عقد مكتوب، قد لا ترغب المحاكم المحلية ـ ولا تستطيع المحاكم العالميَّة ـ في فرض عقد موقع من قِبل مواطنين من دولتين مختلفتين. تتدخَّل السيادة القومية في تنفيذ العقود تاركة العمليات العالميَّة رهن أخطار متزايدة من السلوك الانتهازي. هذه المشكلة أشد ما تكون في حالة تدفق رؤوس الأَموال وآثارها، أن فرص الاقتراض القومي محدودة برغبة البلاد في خدمة التزاماتها أكثر من قدراتها علىٰ فعل ذلك. لكن المشكلة موجودة عموماً بالنسبة لكل عقد تجاري موقَّع بين كيانين ينتميان إلىٰ نظامين مختلفين[5].

عندما تكون العقود ضمنية أكثر مما هي صريحة فإنَّها تحتاج إلىٰ إعادة التفاعل أَو إلىٰ الإجبار من طرف ثالث لدعمها. وكلاهما أصعب، عموماً، تنفيذاً عبر الحدود القومية. في المجال المحلي تكون العقود «مضمنة» في الشبكات الاجتماعيَّة التي تفرض عقوبات علىٰ السلوك الانتهازي. أحد الأشياء التي تجعل مدراء الأعمال يحافظون علىٰ أمانتهم هو الخوف من القطيعة الاجتماعيَّة. فالدور الذي تلعبه الشبكات العرقية في تنمية الروابط التجاريَّة، كما

في حالة الصِّينيين وجنوب شرق آسيا، مؤشر واضح لأهمية روابط الجماعة في تسهيل التبادل الاقتصادي[6].

أخيراً، غالباً ما تكون العقود لا هي صريحة ولا هي ضمنية؛ وتبقى ببساطة ناقصة. والقوانين والمبادئ والعادات هي بعض الطرق التي يتم تخفيف مشكلة نقصان العقود في المجال المحلي. ولنأخذ مثالاً من جين تيرول Jean Tirole، إن ما يحمي المستهلك من الاحتمال المحدود جداً لأن تنفجر زجاجة ماء غازي، ليس عقداً معداً للطوارئ موقعاً مع الصانع لكنه قوانين مسؤوليَّة المنتج[7]. يقدم القانون العالمي في أفضل الحالات حماية جزئية ضد العقود الناقصة، ولا تكاد المبادئ والعادات العالميَّة ترقى إلىٰ هذه المهمة أيضاً.

إن وجود أَنظمة مالية قومية منفصلة تقدِّم مثالاً آخر عن تكاليف العمليات المقيدة للتجارة. لقد وجد آندرو روز Andrew Rose مؤخراً أن الدّول التي تشترك بعملة واحدة تتاجر مع بعضها بعضاً ثلاثة أمثال ما تتاجر به الدّول ذات العملات المختلفة[8]. فضلاً عن ذلك، هذا الأثر هو أكبر كثيراً من آثار تقلب أسعار صرف العملات ذاتها. إن النتائج التجاريَّة للأخير صغيرة نسبياً. وبالتالي إن الانقطاع في النِّظام القانوني الذي تقدمه العملات القومية ذو أثر سلبي حتى لو كانت قِيَم العملات مستقرَّة.

هذا النسق من النقاش ذو آثار هامة حول السؤال إلىٰ أي مدىٰ يستطيع التكامل الاقتصادي العالمي المضي، إن كان عمق الأَسواق محدوداً بواسطة الوصول إلىٰ حدود النظام القانوني، ألا ينتج من ذلك أن السيادة القومية تفرض قيوداً خطيرة علىٰ التكامل الاقتصادي العالمي؟ هل تستطيع الأَسواق أن تصبح عالميَّة بينما تبقى السياسات محلية؟ أَو لنسأل سؤالاً مختلفاً ولكنه متعلِّق بالموضوع، كيف تبدو السياسة في عالم ليس لدى أَسواقه العالميَّة ما تخشاه من المال الأضيق للنظام السياسي؟

توقيف في حيرة ثلاثية عالميَّة

النتيجة المعروفة للاقتصاد الكلي المفتوح هي أن الدّول لا تستطيع أن تحافظ في وقت واحد على استقلال سياساتها المالية، وأسعار الصرف الثابتة، وحساب رأسمال مفتوح. هذه النتيجة معروفة للخبراء على أَنَّها «الثالوث المستحيل»، أَو بعبارة أوبستفيلد Obstfeld وتايلر Taylor على أَنَّها «الحيرة الثلاثية للاقتصاد المفتوح»[9]. تمثِّل هذه الحيرة الثلاثية بالمخطط في أعلى اللوحة (16 ـ 1). إذا اختارت الحكومة أسعار الصرف الثابتة وحركة رأس المال فعليها أن تتخلَّى عن الاستقلالية المالية. وإن أرادت استقلالية مالية وحركة رأس المال فيجب عليها أن تعايش أسعار الصّرف المعومة. وإن أرادت أن تجمع أسعار صرف ثابتة مع الاستقلالية المالية فيجب عليها تقييد حركة رأس المال (على الأقل على المدى القصير).

الشكل 16 ـ 1

الحيرة الثلاثية

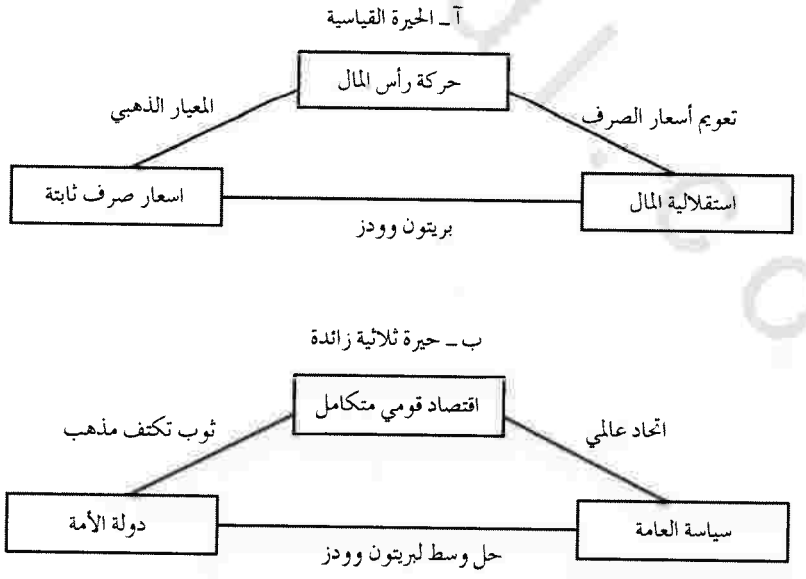

تقترح اللوحة السفلى من الشكل (16 ـ 1)، بالقياس، نوعاً آخر من الحيرة الثلاثيَّة، واحدة يمكن أن نسميها الحيرة الثلاثيَّة السياسيَّة في عالم الاقتصاد. فالعقد الثلاثة للحيرة الثلاثيَّة الموسعة هي تكامل الاقتصاد العالمي ودولة الأمة وسياسة العامة. وأستعمل عبارة «دولة الأمّة» لأشير إلىٰ الكيان الأرضي القانوني مع السلطة المستقلة لصنع القوانين وإدارتها. وأستخدم عبارة «سياسة العامة» لأشير إلىٰ الأَنظمة السياسيَّة حيث حق التصويت غير محدد؛ توجد درجة عالية من الحركة السياسيَّة؛ والمؤسَّسات السياسيَّة تستجيب للمجموعات المتحرِّكة.

إن الإدعاء الضمني، كما في الحيرة الثلاثيَّة القياسية، هو أننا نستطيع أن نأخذ اثنين من هذه الأشياء في الغالب. إذا أردنا تكاملاً اقتصادياً عالمياً حقيقياً، فإما أن نأخذ دولة الأمة؛ وفي هذه الحالة سيتوجب تقييد السياسات القومية تقييداً كبيراً، وإما أن نختار سياسة العامَّة، وفي هذه الحالة يتوجب أن نتخلى عن دولة الأمة لصالح الاتحاد العالمي. وإن أردنا أَنظمة سياسيَّة مشتركة بصورة عالية، فيجب علينا أن نختار بين دولة الأمة والتكامل الاقتصادي العالمي. وإن أردنا أن نحافظ علىٰ دولة الأُمَّة فيجب علينا أن نختار بين سياسة العامَّة والتكامل الاقتصادي العالمي.

لا يتضح فوراً شيء من هذا كله. ولكن لنرىٰ أن فيها بعضاً من المنطق، لنفكِّر بالاقتصاد العالمي المتكامل تماماً الذي افترضناه. فهو اقتصاد عالمي فيه أَنظمة قومية لا تتدخَّل في أَسواق البضاعة أَو الخدمات أَو رأس المال. فتكاليف العمليات وفروق الضرائب طفيفة؛ والمنتج والمقاييس التنظيمية منسجمة؛ والتقارب في أسعار السلع وعائدات العامل تكون كاملة تقريباً.

إن أكثر الطُّرق وضوحاً للحصول علىٰ مثل هذا العالم هي جعل مؤسَّسات اتحادية علىٰ المستوىٰ العالمي. فالاتحاد العالمي يضع الأَنظمة والسُّوق في صف واحد، ويزيل آثار الحدود. في الولايات المتحدة مثلاً، علىٰ

الرغم من وجود فروق في الممارسات التنظيمية والضريبية بين الولايات، فإن وجود دستور قومي وحكومة قومية وقضاء اتحادي تضمن أن الأَسواق قومية فعلاً[10]. والاتحاد الأوروبي، وهو بعيد جداً عن النِّظام الاتحادي في الوقت الراهن، يبدو أنَّه يتقدم في الاتجاه نفسه. تحت نموذج من الاتحاد العالمي، سينتظم العالم كله ـ أَو علىٰ الأقل الأجزاء التي تُعد اقتصاديَّة في الغالب ـ علىٰ خطوط نظام الولايات المتحدة. لن تختفي الحكومات القومية بالضرورة، لكن سلطاتها سوف تتحدد بشدة من قِبل تشريعات أسمىٰ وإدارات أعلىٰ وسلطات قضائية عليا. وسوف تهتم الحكومة العالميَّة بالسُّوق العالميَّة.

لكن الاتحاد العالمي ليس الطريقة الوحيدة لتحقيق التكامل الاقتصادي العالمي. والطريقة البديلة هي الحفاظ علىٰ نظام دولة الأُمَّة كما هو، ولكن ليؤكد أن الأَنظمة القومية ـ والفروق في ما بينها ـ لا تتدخَّل في طريق العمليات الاقتصاديَّة. ويكون هدف دول الأُمَّة في هذا العالم أن تبدو جذابة للأَسواق العالميَّة. والأَنظمة القومية، تبتعد عن العمل كأنَّها عقبات، تعدل نحو تسهيل التجارة العالميَّة وحركة رأس المال. وتكون التنظيمات المحلية والسياسات الضريبية إما منسجمة مع المقاييس العالميَّة وإما مبنية بصورة تضع فيها أقل مقدار من العقبات للتكامل الاقتصادي العالمي. وتكون البضاعة المحلية العامَّة التي تقدم فقط هي تلك التي تتلاءم مع الأَسواق المتكاملة.

من الممكن تصور عالم من هذا النوع؛ وفي الواقع، يعتقد كثير من المعلقين أننا الآن هناك. تتنافس الحكومات اليوم في ما بينها باتباع سياسات تعتقد أنَّها ستجعلها تكسب ثقة الأَسواق وتجذب إليها التجارة وتدفق الأموال: مال عسير، وحكومة صغيرة، وضرائب منخفضة، وتشريع عمالي مرن، وحل التنظيم، والخصخصة والانفتاح من جميع النواحي. هذه هي السياسات التي تؤلِّف ما عبر عنه توماس فريدمان بأَنَّه «سترة التكتيف المذهبة»[11]. إن سعر الحفاظ علىٰ سيادة الأَنظمة القومية، بينما تصبح الأَسواق عالميَّة، هو تحديد

السياسات إلىٰ مجال ضيق. «عندما تلبس دولتكم سترة التكتيف المذهبة» يقول فريدمان:

> يتجه شيئان للحدوث: اقتصادكم ينمو وسياساتكم تتقلّص... وسترة التكتيف تضيق خيارات السياسة الاقتصاديَّة والسياسيَّة للمسؤولين إلىٰ نطاق أضيق نسبياً، وهذا هو السبب في الصعوبة المتزايدة في هذه الأيام لأن تجد فروقاً حقيقيَّة بين الأحزاب الحاكمة والأحزاب المعارضة في تلك الدّول التي لبست سترة التكتيف المذهبة. فعندما تلبس دولتكم سترة التكتيف المذهبة فتنخفض خياراتها السياسيَّة إلىٰ بيبسي أَو كوك، فروق خفيفة في الطعم، فروق طفيفة في السياسة، تغييرات بسيطة في التصميم لتلبية التقاليد المحلية، بعض الفضفضة هنا أَو هناك، لكن بدون أي انحراف كبير من القواعد الذهبية الجوهرية[12].

فيما إذا كان هذا الوصف يصف عالمنا الحاضر بدقَّة يبقى قابلاً للنقاش. لكن فريدمان Friedman يقصد شيئاً ما. تحمل مقولته قوة كبيرة في عالم حيث الأَسواق القومية متكاملة تماماً لكن السياسة تبقى منظمة علىٰ أساس قومي. في عالم كهذا، ينعكس التقلص السياسي في عزل هيئات صنع السياسة الاقتصاديَّة (البنوك المركزية، السلطات المالية وهكذا) عن المشاركة السياسيَّة والنقاش السياسي واختفاء التأمين الاجتماعي (أَو الخصخصة)، واستبدال أهداف التنمية بالحاجة إلىٰ الحفاظ علىٰ ثقة السُّوق. النقطة الرئيسية هي: عندما توضع قواعد اللعبة من قِبل حاجات الاقتصاد العالمي، يجب أن تقيد قدرة المجموعات علىٰ الانتقال وكسب الوصول إلىٰ صناعة السياسة الاقتصاديَّة القومية والتأثير فيها. إن الخبرة في معيار الذهب، وموته أخيراً، تقدم صورة مناسبة لعدم التلاؤم: في فترة الحرب، عندما اتسع حق التصويت، تماماً وأَصبح العمل منظماً وجدت الحكومات القومية أَنَّها لم تعد تستطيع متابعة الطريقة الاقتصاديَّة القائمة علىٰ معيار الذهب.

لاحظ التضاد مع الاتحاد العالمي. فتحت الاتحاد العالمي لا تحتاج السياسة للانكماش ولن تنكمش: ستعود إلىٰ الانتقال إلىٰ المستوىٰ العالمي. تقدِّم الولايات المتحدة طريقة تفكير مفيدة حول هذا: إن معظم المعارك السياسيَّة المستمرة في الولايات المتحدة لم تجر علىٰ مستوىٰ الولاية بل علىٰ مستوىٰ الاتحاد.

يظهر الشكل (16 ـ 1) خياراً ثالثاً يصبح متوفراً إذا ضحينا بهدف التكامل الاقتصادي العالمي الكامل. وسميت ذلك حلاً وسطاً لبريتون وودز Bretton Woods. وجوهر هذا النِّظام (وودز ـ غات Woods - GATT) أن الدّول حرَّة في أن ترقص علىٰ لحنها الخاص ما دامت قد أزالت عدداً من قيود الحدود في وجه التجارة ولم تميز عموماً بين شركائها في التجارة[13]. في مجال التمويل العالمي سمح للدول (بل وشجعت) بالحفاظ علىٰ قيود تدفق الأَموال. وفي مجال التجارة عارضت القواعد القيود الكمية ولكن لم تعارض تعرفات الاستيراد. علىٰ الرغم من أن مقداراً مؤثراً من تحرير التجارة قد اتخذ خلال الجولات المتتابعة من مفاوضات الغات GATT، فقد كانت تترك أيضاً فجوات استثنائية. فقد أبعد عن المفاوضات؛ الزراعة والمنسوجات. وسمحت نصوص كثيرة في الغات (خاصة عدم إغراق السُّوق بالبضاعة والحمايات) للدول بإقامة حواجز تجاريَّة عندما أَصبحت صناعاتها تحت ضغط قاس من منافسة المستوردات. وتُركت السياسات التجاريَّة للدول النامية بعيدة عن نطاق النظام العالمي[14].

حتى الثمانينيَّات تقريباً تركت هذه القواعد الفضفاضة حيِّزاً كافياً للدول لتتبع طرقها الخاصة، وغالباً المتشعبة، للتنمية. وبالتالي اقتربت أوروبا الغربية من التكامل في ما بينها ومن إقامة نظام شامل من التأمين الاجتماعي. ولحقت اليابان الدّول المتقدمة باستخدامها رأسماليتها المميزة والخاصة بها حيث جمعت آلة التصدير النشط مع جرعات كبيرة من عدم الفاعلية في الخدمات والزراعة.

ونمت الصِّين بقفزات عندما اعترفت بأهمية المبادرات الفردية على الرغم من أَنَّها سخرت من عدد كبير من قواعد الكتاب الدليل. وولدت أكثر دول شرق آسيا معجزة اقتصاديَّة باعتمادها على سياسات التصنيع التي منعتها من ذلك الحين منظَّمة التجارة العالميَّة WTO. وحقَّقت عشرات الدّول في أمريكا اللاتينيَّة والشرق الأوسط وأفريقيا معدلات نمو اقتصادي لم تسبق حتى السبعينيات تحت سياسات استبدال الاستيراد التي عزلت اقتصادها عن الاقتصاد العالمي.

لقد تم التخلي بصورة واسعة عن الحل الوسط لبريتون وودز Bretton Woods في الثمانينيَّات لعدة أسباب. فالتحسينات في تكنولوجيات الاتصالات والنقل قلَّلت من أهمية النِّظام القديم وذلك بجعل العولمة أسهل. بدأت الاتفاقيات التجاريَّة العالميَّة تصل إلى ما وراء الحدود القومية؛ فمثلاً السياسات الخاصة بعدم الثقة أَو الصحة والأمان، التي كانت متروكة إلى السياسات المحلية سابقاً، أَصبحت الآن قضايا في المناقشات التجاريَّة العالميَّة. أخيراً، كان هناك انتقال في المواقف لصالح الانفتاح عندما اعتقدت دول نامية كثيرة أن سياسة الانفتاح تخدمها بصورة أفضل. الخاتمة أننا تُركنا في مكان ما بين العقد الثلاث للحيرة الثلاثيَّة المتزايدة في الشكل (16 ـ 1). فعن أي منها سوف نتخلَّى في النهاية؟

في ما يلي أقترح طريقتين مختلفتين، واحدة تناسب المدى القصير إلى المتوسط، والثانية تناسب المدى الطويل. تتألَّف الطريقة الأولى استعادة الحل الوسط لبريتون وودز Bretton Woods: وبحسب هذا الحوار نقبل المركزية المستمرة في دولة الأُمَّة، ولذلك نجمع القواعد والمقاييس العالميَّة مع الخطط الذاتية لخيار الخروج. إن الأساس الفكري لنظام كهذا، أَو لما قد يبدو، مبين في الجزء التالي. الطريق ذو المدى الطويل هو طريق الاتحاد العالمي. وحيث إن الحوار مبسوط إلى المستقبل البعيد كما هو واضح، فإنَّه يسمح لخيالنا أن يتنقل بحرية أكبر.

خطط عامة للخيار والخروج في المدىٰ القصير

ما دامت دولة الأُمَّة هي العامل الحاسم، فينبغي علىٰ أي نظام ثابت للحكم الاقتصادي العالمي أن يكون متوافقاً مع الأفضليات القومية. وحيث إن صانعي السياسة القومية لهم الخيار دائماً في صنعها وحدهم، يجب علىٰ النِّظام أن يحتوي علىٰ ما يشجعهم علىٰ ألا يفعلوا ذلك. لذلك، إن تحدي الحكم الاقتصادي العالمي ينطوي علىٰ شقين. فمن جهة يجب علينا وضع مجموعة قواعد تشجع حكماً أكبر للسياسات والمقاييس علىٰ أساس طوعي. وهذا يساعد في تضييق آثار اختلافات الأَنظمة وبذلك تشجع تكاملاً اقتصادياً أكبر. وفي الوقت نفسه ينبغي أن توجد مرونة كافية في القواعد التي تحكم العلاقات الاقتصاديَّة العالميَّة فتسمح بالانفكاك الاختياري من الأَنظمة متعددة الأطراف. ويحتاج الأخير إلىٰ السماح ببعض الاستثناءات بسبب التباين في المبادئ القومية أَو الأفضليات القومية.

فكِّر بمثال اتفاقية الحمايات في منظَّمة التجارة العالميَّة. تسمح هذه الاتفاقية للدولة العضو أن تفرض قيوداً تجاريَّة مؤقتة تتبع زيادة في المستوردات ولكن بشروط شديدة. وتقوم حجتي أساساً علىٰ أنَّه توجد حالة نوعية لعمل مثل «مادة النجاة» وبأنَّه يجب أن تسمح بظروف أوسع مدىٰ وبمجالات تقع خارج التجارة. وكما أبين في ما يلي أدناه، فإن بناء «الخيارات والخروج» ضمن القواعد أفضل عموماً من البدائل التي إما ألا يكون فيها قواعد وإما أن يكون فيها قواعد غالباً ما يسخر منها.

التحليل المنطقي للخيارات والخروج المؤقتة

متى ستتخلَّى الحكومات عن بعض سيادتها وتختار تقوية المنظَّمات ما بين الحكومات؟ هناك جواب بسيط بعبارات اللعبة النظرية: عندما تتفوق فوائد المدىٰ الطويل «للتعاون» علىٰ فوائد المدىٰ القصير «للارتداد» (أي عمل من جانب واحد)[15].

فكِّر بشكل مادي أكثر بالتعاون بين دولتين في سياق اللعبة المتكررة حيث توازن ناش Nash السريع يدور حول الارتداد. لتكن التعرفة عمل السياسة موضوع البحث (مستذكرين أن المنطق ينطبق على أية ناحية من نواحي الاقتصاد العالمي). فكلتا الدّولتين تفضل أن تكون في توازن التعرفة المنخفضة، لكن التوازن ناش Nash السريع يستتبع تعرفات عالية في كلتا الدّولتين. (هذه حالة حيرة السجين مطبقة على سياسة التجارة). نعرف أن التعاون يمكن أن يعيش بوضع شديد التكرار تحت شروط معينة. وبشكل خاص، سوف يكون التعاون استراتيجيَّة التوازن بالنسبة لأي لاعب في وقت T إذا كان في ذلك الوقت:

فوائد المدى القصير للارتداد > (شرط الخصم)

× الفوائد الصافية المستقبلية للتعاون

وبالتالي حتى يبقى التعاون، يجب أن تكون فوائد الارتداد للمدى القصير صغيرة ومعدل الخصم صغيراً وفوائد التعاون في المستقبل عالية. أحد أشكال هذا التعاون هو الحالة التي يستخدم فيها كل لاعب استراتيجيَّة قدح الشكل: «ابدأ بالتعاون، وتعاون إذا تعاون الطرف الآخر في الفترة الماضية وإلاَّ تراجع للفترات k. في بيئة ثابتة، هذه نهاية القصة. إما أن تنتج العناصر الهامة تعاوناً وإما لا».

ولكن فكِّر بما يحدث عندما تتغير الشروط. فكِّر بلعبة التعرفات التي حلَّلها كيل باغويل Kyle Bagwell وروبروت ستايغر Robert Staiger حيث توجد هزات خارجية في حجم التجارة[16]. عندما يكون حجم التجارة عالياً (على غير توقع) تكون الفوائد لفرص الأجل القصير عالية أيضاً (فرض تعرفات لأسباب شروط التجارة). إن الجانب الأيمن في العبارة أعلاه تزداد، بينما يبقى الجانب الأيسر دون تغيير. عند تلك النقطة، قد لا يعود التعاون استراتيجيَّة التوازن،

حتى وإن كان كذلك في السَّابق. لذلك سنأخذ الارتداد من كلا الطرفين (حرب تجاريَّة) لفترات k على الأقل.

لقد كان من الأفضل لو تركنا المجال لهذا الاحتمال وذلك بتغيير قراءة الاستراتيجيَّة لتصبح: «ابدأ بالتعاون وتعاون إذا كان الطرف الآخر تعاون في الفترة السابقة أَو تراجع الطرف الآخر عندما زاد حجم التجارة عن حد معين، وإلاَّ تراجع لفترات k» نتائج هذه الاستراتيجيَّات أن الفترات الطويلة من حروب التجارة يتم تجنّبها. فاللعبة الآن تعطي صراحة «مادة النجاة». فلا تعاقب الحكومات لانسحابها من القواعد عندما لا يتوفر حافز كاف لتلعب بحسب القواعد. النتيجة أفضل لكل الأطراف لأَنَّه لا يحدث صراع تجاري غير ضروري.

النقطة في هذا المثال تعمم ما وراء الزيادات في حجوم التجارة واستخدام التعرفات لأسباب الشروط التجاريَّة. فعندما تغير الشروط وتصبح التجارة الحرَّة غير مناسبة للأهداف السياسيَّة والاقتصاديَّة المحلية، فمن الأفضل للنظام أن يسمح «بالارتدادات» من أن يعامل «الارتدادات» على أنَّها مواقف مخالفة للقاعدة. يجعل التفكير بهذه العبارات من الواضح أن مواد النجاة («الحمايات»، و«الخيارات والخروج» إلى آخره) هي جزء لا يتجزأ من أية اتفاقيات عالميَّة قابلة للاستمرار.

التحليل المنطقي للخيارات والخروج الدائمة

كانت الخيارات والخروج في المناقشة أعلاه مؤقتة. توجد قضية قوية للخيارات والخروج الدائمة عندما تختلف الأفضليات القومية. على سبيل المثال، لا يوجد سبب لتكون جميع الدّول ذات مقاييس بيئية متماثلة، أَو قواعد عمل، أَو معايير سلامة المنتج أَو تنظيمات ضريبية. في حالات كهذه، إعطاء السلطات القومية بعض التسامح يعني الشيء الكثير. لكن الحرية للجميع من غير المحتمل أن تؤدي إلى الأفضل إذاً سيكون هناك تجاوزات عبر الدّول.

بواسطة إنشاء مقاييس عمالية أقل شدة أَو ضرائب أقل علىٰ رأس المال تستطيع بعض الدّول أن تحرِّف التجارة وتدفق الأَموال في اتجاهها. علىٰ العموم، حيثما توجد أشياء خارجية مشتركة في وضع المقاييس (سواء كانت من المقياس أَو نوع الشبكة)، فإننا نعرف أن السلوك اللامركزي سوف يعطي نتائج دون الأفضل.

تطور ورقة هامة كتبها توماس بيكيتي Thomas Piketty مبدأ مرشداً ومفيداً في مثل هذه الأحوال[17]. يبرهن بيكيتي Piketty أن إجراءً من مرحلتين من النوع التالي يحسِّن دائماً السلوك اللامركزي بين الدّول القومية:

- في المرحلة الأولىٰ، تصوت الدّول جماعياً علىٰ مقياس عام
- في المرحلة الثانية، كل دولة ترغب في الابتعاد عن المقياس العام يمكنها ذلك، وذلك بعد دفع الكلفة.

هذه الخطة (باريتو Pareto) تسيطر علىٰ تعاون ناش Nash الذي تتصرف فيه كل دولة بصورة مستقلَّة.

يساعد النموذج الصغير في توضيح كيف تعمل هذه الخطة. فلو رمزنا للسياسة التي هي تحت تصرف السلطات القومية بـ t (وقد يكون ذلك مقياس العمل، أَو ضريبة علىٰ رأس المال أَو تنظيم مالي)، فإننا نعبر عن وظيفة الرفاه في الدّولة؛ كما يلي:

$$W_i = -\frac{1}{2}(a_i - t_i)^2 + b(\bar{t} - a_i)^{\frac{1}{5}}$$

حيث: $b > 0$. تحوز هذه المعادلة علىٰ فكرتين: الأولىٰ، لكل دولة مقياس مثالي مميز يعبر عنه هنا بالحرف a_i؛ والثانية، يتأثَّر رفاه كل دولة بالمقياس «الوسطي» الذي يحتفظ به في الدّول الأُخرىٰ (ويعبر عنه بالحرف $\bar{t}$). والعبارة الثانية خاصة تفسّر بأن الدّولة i تعاني نقصاً في الاستخدام عندما تحتفظ الدّول الأُخرىٰ (وسطياً) بقياس أخفض من أفضل مستوىٰ للدولة i. (فكِّر مرة

ثانية بضريبة رأس المال أَو المقاييس المصرفية للصحة). أفترض أَنَّه يوجد خط مستمر من الدّول كل تسمى بسياساتها المثالية وأن a موزعة بشكل نظامي علىٰ فترات [0.1]. في التوازن اللامركزي وغير التعاون تختار كل دولة سياستها المثالية دون النظر إلىٰ الأشياء الخارجية المفروضة علىٰ الآخرين. هذا يعطي الحلول غير التعاونية nc

$$t_k = a_k \text{ لكل } k, \text{ و } t^{\bar{nc}} = 1/2$$

من حيث المبدأ يمكن تحقيق أول أفضل نتيجة باستخدام ضريبة بيغوفيان/ خطة دعم للرد علىٰ الأشياء الخارجية في اختيار t. لكن ذلك يتطلب معرفة كامل التوزيع للأفضليات القومية وكذلك سلطة الضريبة العالميَّة. أبين أن البديل علىٰ طراز مقترح بيكيتي Piketty المضمون ليكون باريتو ـ الأعلىٰ Pareto من توازن ناش Nash اللاتعاوني بأقل المعلومات المطلوبة.

تتألَّف الخطة البديلة من القاعدة التالية، في المرحلة واحد، تختار الدّول tc مشتركاً بتصويت الأغلبية (حيث c تمثِّل المقياس العام تحت التعاون). في المرحلة الثانية، يطلب من الدّول أن تختار $t_i \geq t^c$ أَو أن تدفع $k \geq 0$. وهذه الكلفة k يتم اختيارها وتخضع لعوائق الاشتراك الذي لا يترك دولة أسوأ من وضع التوازن اللاتعاوني.

ولنرى أَنَّه يوجد دائماً t^c وk التي بموجبها تعمل كل دولة علىٰ الأقل أيضاً، نتقدم بخطوتين. أولاً، إننا نشتق مستوى الاقتطاع من a التي يرمز لها a_s، والتي تحتها تختار كل الدّول أن تدفع k وتبتعد عن t^c القياسي. وقيمة الاقتطاع هذه a هي وظيفة t^c وk، وتعرف ضمنياً بهذه المعادلة:

$$-1/2\ (a_s - t_s)^2 + b(t^c - a_s)^{1/2} - k - 1/2(a_s - t^l)^2 + b(t^{\bar{c}} - a_s)^{1/2}$$

إن الطرف الأيسر من المعادلة هو مستوىٰ الاستخدام عندما تعطى الدّول القوة s وتختار أفضلياتها t وt_s وتدفع الكلفة k. والطرف الأيمن هو مستوىٰ

الاستخدام عندما تتشبث الدّولة بمقياس عام t^c. بالفرض إن الدّولة s محايدة بين الخيارين. بحل هذه المعادلة (وملاحظة أن at)، نحصل $a = t - \sqrt{2k}$. لاحظ أن الدّول التي فيها $a > t$ لا تعيقها القواعد ولذلك تختار ببساطة أفضل المقاييس، t = a.

الشكل 16 ـ 2

حل للتجانس مع لعبة الخروج

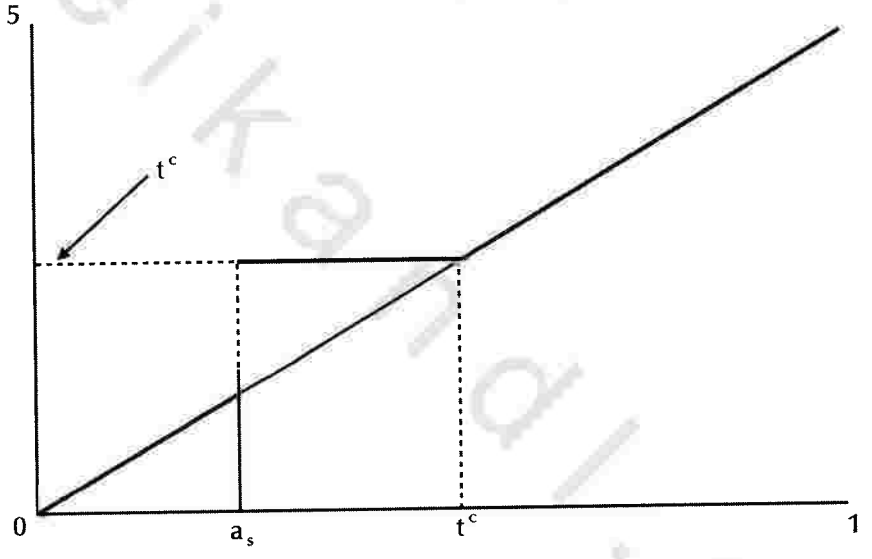

بفرض t وk معينة، فالنتيجة موصوفة بالشكل (16 ـ 2). فالخط الأسود العريض يبين الخيارات لـ t كوظيفة لـ a. فالدّول التي فيها a في المدىٰ من (0 إلىٰ a) تدفع التكاليف k وتختار أفضل t. والدّول في المجال a,t تختار t. والدّول في المجال r,1 تختار أفضل t. فأثر المخطط هو في رفع المقاييس التي يتم تبنيها في المدىٰ الثاني (الوسط). ويمكن بيان أن المقياس الوسطي قد ارتفع إلىٰ $\bar{t}^c 1/2 + k$ وهو علىٰ الأقل كبير بقدر $\bar{t}^c 1/2$.

في الخطوة الثانية، نشتق مستويات التوازن لـ t وk. وحيث إن t تم

اختيارها بتصويت الأغلبية بين الدّول، وk بالحد الذي لم تترك به في الوضع الأسوأ، فالحلول سهلة. لاحظ أولاً أن وضع الدّولة الأسوأ في هذا المخطط هو الدّولة ذات أخفض a، أي a=0. بالنسبة لهذه الدّولة حتى تكون في وضع أحسن بموجب المخطط كما في نتيجة عدم التعاون، يمكن فحص أن المعيار التالي يجب تلبيته:

$k \leq b^2$. إن تكبير متوسط رفاه الدّولة الخاضع لذلك القيد بدوره ينتج kb^2 و$t1/2$. (ويأتي الأخير من الحقيقة أن المتوسط يساوي المعدل بفرض التوزيع المنتظم لـ a).

بالواقع إن أي k في المسافة $(0, b^2)$ هي تحسين باريتو Pareto بالمقارنة مع توازن عدم التعاون. لذا فمن أجل مقدار صغير وكاف من k فإن هذا المخطط يعمل دائماً، دون أي حاجة لمعرفة b. فالتجانس إذا جمع مع مادة الخيارات والخروج (والأخير يمارس بكلفة ما) هو طريقة مرنة لجمع توحيد المقاييس مع التنوع.

المناقشة

إن الأُطر التحليلية الموصوفة في ما تقدم تقدِّم طريقة مفيدة للتفكير حول حكم العولمة الاقتصاديَّة. فمبدأ الخيارات والخروج هو في الواقع مستعمل في منظَّمة التجارة العالميَّة، وإن كان مستعملاً بطريقة محدودة. وكما ذكرنا سابقاً، تحتوي الغات ومنظَّمة التجارة العالميَّة على خطط حماية صريحة تسمح للدول بفرض تعرفات مؤقتة في الرد على الزيادات في المستوردات. وتسمح الغات أيضاً بخروج دائم في ظل ظروف معينة لأسباب: سياسة خارجية وغير تجارية. لقد اعترفت الغات بالماضي بالحاجة إلى أَنظمة متراخية (أَو عدم فرضها) في المناطق الزراعية والمنسوجات MFA وبعض الصناعات المختارة VER. وبدلاً من اعتبار ذلك «ضعف»، يستطيع المرء ربما أن ينظر إليها على أنَّها جزء لا يتجزأ من المنطلق الأعم لتحقيق تعاون عالمي.

وعندما اتسعت أَنظمة التجارة العالميَّة والأَنظمة المالية إلىٰ مناطق جديدة، يقترح التحليل هنا أنَّه ستكون الحاجة الموازية بناء آليات الخيارات والخروج نشيطة. وما دامت الدّول القومية باقية في قلب النِّظام العالمي، تتطلب دراسات القدرة علىٰ البقاء والتنوع أن تسمح القواعد بخيار الانسحاب من الأَنظمة المتعددة الجوانب.

في مجال التجارة، يمكن للمرء أن يتخيّل توسيع مجال اتفاقية الحمايات الحالية إلىٰ أوسع مدىٰ من الظروف كتلك التي تبرز من الاهتمام بمقاييس العمل أَو البيئة أَو حقوق الإنسان. قد يكون الهدف من مثل هذه الآلية الموسعة لمادة النجاة أن تسمح للدول، تحت ظروف عرضية محددة بشكل جيد، وخاضعة لإجراءات موافق عليها من أطراف متعدِّدة، بمجال أوسع للتنفس لتحقق المطالب التي تتصارع مع التجارة. ومنعاً للاستغلال، يجب أن تتأكَّد هذه الآلية من أن الإجراءات المحلية شفَّافة وديمقراطية ومفتوحة لكافة المصالح (بما فيها الفوائد من التجارة) وبأن النتائج تكون خاضعة للمراجعة الدورية. (يمكن تفسير هذه الحاجات الإجرائية علىٰ أنَّها متعلقة بـ k من الطراز المناقَش سابقاً). إن أمكن تنفيذ ذلك. بدلاً من القواعد الشديدة لعدم إغراق السوق بالبضاعة الذي له أثر كبير في نظام التجارة العالميَّة، فإن الفوائد تكون كبيرة.

وفي حيِّز المال العالمي، يجب أن نفكر بآلية مماثلة. مع قدوم الأزمات المالية الأخيرة، طوَّرت المؤسَّسات العالميَّة قائمة رموز ومقاييس شاملة ويتوقع من الدّول أن تلتزم بها. وتشمل الشفافية المالية، وسياسة أموال وتمويل، وإشراف مصرفي، ونشر المعطيات، وحكم وبنية مادية، ومقاييس محاسبية. وقد لا تكون هذه القواعد مناسبة لاحتياجات الدّول النامية علىٰ الأغلب. فهي تحتاج إلىٰ استثمار كبير في الموارد وقدرة إدارية. وبالممارسة يكون السؤال: هل سيترك مبدأ الخيارات والخروج غير رسمي بالطريقة الحالية، أم هل سيتم

إدخاله بالقواعد بصورة صريحة؟ والنقاش هنا يقترح أن الاستراتيجيَّة الثانية هي أفضل كثيراً.

الاتحاد العالمي على المدى الطويل

على المدى الطويل، هل نستطيع تصور عالم فيه مجال كل من الأَسواق والأَنظمة والسياسة عالماً حقاً وبصورة متساوية، أي عالم الاتحاد العالمي؟

ربما نستطيع، بالاعتماد على المحاكمة التالية، أولاً، سوف يشجع التقدم التكنولوجي المستمر تكامل الاقتصاد العالمي ويزيل بعضاً من العوائق التقليديَّة (كالبُعد) أمام الحكومة العالميَّة. ثانياً، نقص الحروب العالميَّة أَو الكوارث الطبيعية بنسب كبيرة، فمن الصعب أن نتصوَّر أن جزءاً كبيراً من سكان العالم سيتخلَّى عن الفوائد التي تعطيها أَسواق العالم المتكاملة بصورة متزايدة (وبالتالي فعَّالة). ثالثاً، حقوق المواطنة المكتسبة بصعوبة (بالتمثيل وبالحكومة الذاتية) من غير المحتمل أن يتم التخلِّي عنها بسهولة، وممارسة الضغط على السياسيين المسؤولين عن رغبات ناخبيهم.

أكثر من ذلك، نستطيع أن نبرز تحالف الفرصة المناسبة لصالح الحكم العالمي في ما بين من يدركون أنَّهم «الخاسرون» في الاقتصاد المتكامل، مثل مجموعات العمال وأنصار البيئة وبين من يدركون أنَّهم «الرابحون» كالمصدِّرين والشركات المتعددة الجنسية والمصالح المالية. وسوف يدعم هذا الاتحاد الإدراك المشترك بأن مجموعتي المصالح تخدم بأفضل ما يكون في تشريع أعلى من مستوى الأمة للقواعد والتنظيمات والمقاييس. المدافعون عن العمال وأنصار البيئة يأخذون رمية في قواعد العمال والبيئة. وتتمكن الشركات المتعددة الجنسيات من العمل بموجب مقاييس محاسبية عالميَّة. ويستفيد المستثمرون من الفضيحة العامة والإفلاس والتنظيمات المالية. وتقدم السلطة المالية العالميَّة أموالاً عامة، والمقرض العالمي الأخير قد يجعل النِّظام المالي مستقراً. وقد يكون جزء من الصفقة أن نجعل صانعي السياسة العالميَّة مسؤولين من خلال

انتخابات ديمقراطية مع التقدير المستحق لتفوق الدّول الأقوىٰ اقتصادياً. والبيروقراطيون والسياسيون القوميون، وهم المستفيدون الوحيدون من دولة الأمة، إما أنهم يعيدون تشكيل أنفسهم كموظفين عالميين وإما أنهم سيدفعون خارجاً.

لا يعني الاتحاد العالمي أن الأمم المتحدة ستحول نفسها إلىٰ حكومة عالميَّة. وما يحتمل أننا سنحصل علىٰ جمع أشكال الحكم التقليدية (هيئة تشريعية عالميَّة منتخبة) مع مؤسَّسات تنظيمية تصل في ما بين الأَنظمة المتعددة ومسؤولة أمام أنواع متعددة من الهيئات المنتخبة. في عصر التغير التكنولوجي السريع يمكن أن نتوقع شكل الحكم نفسه خاضعاً لتجديدات كبيرة[18].

يمكن لأشياء كثيرة أن تكون خاطئة في هذا الحوار. إمكانية بديلة هي أن استمرار سلسلة الأزمات المالية سوف تجعل الناخبين القوميين مصابين بصدمة لدرجة تجعلهم راغبين (إن لم يكونوا سعداء) أن يرتدوا سترة التكتيف إلىٰ مدىٰ طويل. ويصل هذا الحوار إلىٰ اقتباس النموذج الأرجنتيني من قِبل السياسات القومية علىٰ نطاق عالمي. والإمكانية الأُخرىٰ هي أن تلجأ الحكومات إلىٰ الوقائية في التعامل مع الصعوبات المتعلِّقة بالتوزيع وبالحكم والتي يضعها التكامل الاقتصادي. بالنسبة للمستقبل القريب يجب أن ينظر إلىٰ أحد هذين الحوارين علىٰ أنَّه أكثر احتمالاً من الاتحاد العالمي. ولكن الزمن الأطول يترك مجالاً لتفاؤل أكبر.

الخاتمة

يقدِّم هذا الفصل إطاراً للتفكير حول حكم العولمة الاقتصاديَّة. ولقد ناقشت أننا في الوقت الحاضر لسنا في مكان قريب من التكامل الاقتصادي العالمي الكامل، وأن قطع المسافة المتبقية سوف يتطلَّب إما توسيع أنظمتنا وإما تقليص سياستنا. نستطيع أن نتصور مدىٰ طويلاً تتسع فيه السياسة والأَنظمة

لتناسب المجال لاقتصاد عالمي متكامل حقاً. هذا هو حواري حول الاتحاد العالمي. ولكن في المدىٰ القصير سوف نحتاج إلىٰ حلول أكثر واقعية.

كما يقول ريموند ڤيرنون Raymond Vernon، «نحن في وضع تحدٍّ لنفكر بوسائل الحكم التي تستطيع أن تشمل الطموحات العالميَّة للكونيين، والطموحات القومية للمجموعات المرتبطة بالأمة وهي الطموحات المحلية للمصالح دون الإقليمية. كيف يمكن وصل هذه المفاهيم المختلفة ليس واضحاً. فلا الأفكار ولا المؤسَّسات للتوفيق بين هذه المفاهيم واضحة بعد[19]».

ولقد ناقشت أننا بحاجة لأن نخفض من طموحاتنا. تتطلب زيادةُ فوائد كفاءة التكامل الاقتصادي العالمي زيادةَ قوة المؤسَّسات المتعددة الأطراف وزيادة الاعتماد علىٰ المقاييس العالميَّة. ما دامت الدّول القومية مسيطرة، لا يحتمل أن يزدهر أحد منهما ما لم تدخل صراحة مادة النجاة أَو آلية الخيارات والخروج في قواعد الاقتصاد العالمي.

في كتابه النتائج الاقتصاديَّة للسلام، رسم جون ماينارد كينيس John Maynard Keynes صورة واضحة لتكامل اقتصادي عالمي في أوج مقياس الذهب. اعتبر كينيس، وهو يكتب في أعقاب حرب عالميَّة مدمِّرة ويتوقع فترة اضطراب اقتصادي وحمايات اقتصاديَّة ـ وهو توقع صحيح كما تبين ـ اعتبر أن هذه الفترة الضائعة ذات عظمة كبيرة[20]. هل سنمارس تراجعاً مماثلاً من العولمة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين؟ يعتمد الجواب علىٰ قدرتنا علىٰ اختراع مؤسَّسات محلية وعالميَّة تجعل الاقتصاد العالمي مناسباً لمبادئ الاقتصاد المختلط.

ملاحظات

(1) انظر روبرت كيوهين وجوزيف ناي في هذا الكتاب لمناقشة نواح كثيرة من العولمة وكذلك للتمييز بين بعض المفاهيم المفيدة وبين العبارات المتعلقة بها: العولمة، العالميَّة، الاعتماد المتبادل، الحساسية، الصلات والضعف. وروبرت كيوهين وجوزيف ناي: «Power, Interdependence and Globalism» ورقة غير منشورة 16/ 11/ 1999.

(2) العبارة المقتبسة من جون ج رغي، «Trade, Protectionism and the Future of Welfare Capitalism,» (Journal of International Affairs, vol. 48) ص 1 ـ 11 (صيف 1994).

(3) وليام غرايدر، «One World Ready or Not-The Manic Logic of Global Capitalism» توماس فريدمان, (The Lexus and the Olive Tree Understanding Globalization» (Farrat, Straus and Giroux, 1999).

(4) انظر بشكل خاص مارتن س. فيلدستاين وتشارلز هورويكا، «Domesting Saving and International Capital Flows,» Economic Journal Vol. 90 ص 314 ـ 329 (حزيران 1980). ونتائجها قد ثبتت في الكثير من الدراسات اللاحقة، انظر جون ف هيلويل «How much Do National Borders Matter?» (Brookings, 1998).

(5) انظر جيمس أندرسون ودوغلاس ماركويلر «Trade, Insecurity, and Home Bias: An Empiriscal Investigation,» (Cambridge, Mass: National Bureau of Economic Research, March, 1999) for empirical evidence that suggests that inadiquate contract enforcement imposes severe cots on trade.
لأن الدليل التجريبي الذي يقترح أن تنفيذ عقود غير كافية يفرض تكاليف شديدة على التجارة.

(6) الساندرا كاسيلا، وجيمس راوخ، «Anonymous Market and Group Ties in International Trade» (ورقة عمل W6186) (Cambridge Mass. National Bureau of Economic Research, (أيلول 1997).
كانوا أول من أكَّد أهمية مجموعة الروابط في التجارة العالميَّة باستخدام نموذج السلع المختلفة.

(7) جين تيرول، «The Theory of Industrial Organization (MIT Press, 1999) ص 113 ـ 114.

(8) أندرول روز «One Money, One Market: Estimating the Effect of Common Currency on Trade,» ورقة عمل 7432 (Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research, 7432 (كانون أول 1999).

(9) موريس أوبستفيلد، آلان تايلر، «The Great Depression as a Watershed Organization Capital Mobility over the Long Run», في كتاب من إعداد مايكل بوردو وكلوديا غولدن

ويـوجـيـن ن وايـت بـعـنـوان: «The Defining Moment: The Great Depression and the American Economy in the Twentieth Century», (University of Chicago Press, 1988) صفحة 353 ـ 402.

(10) هولجر وولف، (Holger C. Wolf) «Patterns of Intra-and Inter-State Trade, (Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research, (شباط 1997).
وهي ورقة عمل (W 5939) يجد أن حدود الولايات ضمن الولايات المتحدة ذات تأثير حاسم على التجارة أيضاً.

(11) فريدمان: «The Lexus and the Olive Tree».

(12) فريدمان The Lexus and the Olive Tree ص87.

(13) جون رغي، كتب بنظرة معمقة حول هذا، واصفاً النظام الذي ظهر على أنه «تحرر ضـمـنـي» وذلـك فـي رغـي: «Trade, Protectionism, and the Future of Welfare Capitalism».

(14) روبـرت ز. لـورانـس (Robert Z. Lawrnce)، «Regionalism, Multilateralism, and Deeper Integration, (Brookings, 1996) لقد سمى التكامل الذي اتبع تحت نظام بريتون وودز ـ غات، سماه «التكامل الطفيف» ليميزه من «التكامل العميق» الذي يتطلب انسجاماً لسياسات التنظيم وراء الحدود.

(15) هذا النقاش ينسج على داني رودريك، «The Debate over Globalization: How to Move Forward by Looking Backward» في الكتاب الذي أعده جيفري سكوت «Launching New Global Trade Talks: An Action Agenda», Special Report 12 (Washington: Institute for International Economics 1998).

(16) كيل باغويل وروبرت ستايغر، «A Theory of Managed Trade,» (American Review, vol. 4) ص 779 ـ 795 (أيلول 1990).

(17) توماس بيكيني، «A Federal Voting Mechanism to Solve the Fiscal-Externality Problem,» (European Economic Review, vol. 40) (كانون الثاني 1996) صفحة 3 ـ 18.

(18) انظر برونو فري «FOCI: Competitive Governments for Europe,» International Review of Law and Economics, vol. 16 ص 315 ـ 327 (1996).
حول أفكار معقدة لتصميم أنظمة سياسية اتحادية.

(19) ريـمـونـد فـيـرنـون، «In The Hurricane's Eye: The Troubled Prospect of Multinational Enterprises», (Harvard University Press, 1998) ص 28.

(20) جون ماينارد كينيس، «The Economic Consequences of the Peace,» (Harcourt, Brace and Howe, 1920).

obeikandl.com

الكتّاب

إن جميع الكتّاب، باستثناء، روبرت كيوهين، من مدرسة جون ف. كينيدي John F. Kennedy للحكومة في جامعة هارڤارد.

- **غراهام أليسون**

أستاذ دوغلاس ديلون للحكومة في جامعة هارڤارد، ومدير مركز بلفور للعلوم والشؤون الدّولية.

- **آرثر إيزاك آبليوم**

أستاذ الأخلاق والسياسة العامّة.

- **ل. داڤيد براون**

أستاذ زائر في السياسة العامّة، والمدير للبرامج الدّولية في مركز هاوسر للمنظّمات التي لا تسعى إلىٰ الربح.

- **وليام سي كلارك**

أستاذ العلوم الدّولية والسياسة العامّة والتنمية البشرية، في هارڤي بروك.

- **كاري كوغليانيس**

أستاذ مرادف في السياسة العامّة.

- **جون د. دوناهيو**

محاضر في ريموند ڤيرنون في السياسة العامَّة، نظرات في الحكم للقرن الحادي والعشرين.

- **جيفري فرانكل**

أستاذ في جيمس و. هاربل. في تكوين رأس المال وتنميته.

- **بيتر فرمكين**

أستاذ مساعد في السياسة العامَّة.

- **ميريلي س. غرندل**

أستاذة التنمية العالميَّة في إدوار. س ميسون.

- **ديبورا هارلي**

مديرة مشروع البنية التحتية للمعلومات في هارڤارد.

- **إيلاين سيولا كامارك**

مدير التجديدات في الحكومة الأمريكية، ومستشار خاص في الحملة الرئاسية لآل غور.

- **روبرت أو. كيوهين**

أستاذ العلوم السياسيَّة في جيمس ب ديوك في جامعة ديوك.

- **سانجييف خاغرام**

أستاذ مساعد للسياسة العامَّة.

- **فيكتور ماير ـ شونبرغر**
أستاذ مساعد للسياسة العامَّة.

- **مارك هـ. مور**
أستاذ العدالة الجنائية «سياسة وإدارة»، ومدير مركز هاوسر للمنظَّمات التي لا تسعى إلىٰ الربح.

- **بيبا نوريس**
مدير مرادف ومحاضر في مركز جوان شورنستاين، في الصحافة والسياسة، والسياسة العامَّة.

- **جوزيف س. ناي، الإبن**
أستاذ السياسة العامَّة في دون ل. برايس وعميد مدرسة كينيدي.

- **داني رودريك**
أستاذ الاقتصاد السياسي العالمي لمؤسسة رفيق الحريري، ومدير مركز التنمية العالميَّة.

- **نيل م. روزندورف**
أستاذ ملحق في العلاقات العامة وأخصائي بحث العميد.

- **طوني سايش**
أستاذ (دايو) في الشؤون الدّولية.

- **فريدريك شومير**
أستاذ (فرانك ستانتون) للتعديل الأول، والعميد الأكاديمي لمدرسة كينيدي.